

مواقف من الاتفاقية الاخيرة

حزب العمل الاشتراكي العربي:
الاتفاق تكريس للحلول الطائفية ونسف للمطالب
الشعبية والوطنية وتحضير للاستسلام

فتحقيق المطالب الشعبية هو المدخل الحقيقي لحل الازمة في لبنان ، وليس اي شيء اخر . والا سوف يكون الحل ، حلا لصالح القسوى اليمينية الرجعية الهيمنة .

فان المطالب الشعبية في الاتفاق الاخير ؟؟؟ ان الاتفاق الذي قبل ان القوى الوطنية وحركة المقاومة وافقا عليه ، لا يتضمن الحدود الدنيا من المطالب الوطنية ولا يمت بصلة من قريب او بعيد الى « مشروع برنامجها الاصلاحى » الذي يهللون له ، ويدعون الجماهير للانضمام به .

ان مضمون الاتفاق ، ان من حيث مناصفة عدد النواب في المجلس ، مروراً بانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل النواب مباشرة ، وانتهاءً باقتراح امضاء رئيس الوزراء بامضاء رئيس الجمهورية على المراسيم ، ان هذا المضمون لا يكرس المضمون الذي تريده الجماهير التي قدمت الشهداء والضحايا من اجله .. فالجماهير قاتلت وناضلت من اجل تحقيق مطالبها هي ، وليس مطالب البرجوازيين المسلمين والمسيحيين .

يا جماهيرنا الكادحة

ان التلاعب بمطالب الجماهير وضربها عرض الحائط ، هي نتيجة حتمية لتذبذب القيادات الاصلاحية الهيمنة على تحركات القوى الوطنية ، لبنانياً وفلسطينياً . والاتفاق الحالي نتيجة اكيدة لخط التراجع والتهاون الذي سارت عليه هذه القيادات .. والموقف السليم الذي يمكن ان يقدمه القوى الوطنية وبرامجها ، هو الضرب وبمف ، لكي تضمن وقف اطلاق نار لصالح القوى الوطنية وجماهيرها الشعبية الكادحة .. لكن ما حدث خلال الاشهر العديدة الماضية من اتفاقات وقف اطلاق نار .. كانت بشكل واضح فرصة اضافية للقوى الفاشية ، لاعادة ترتيب اوضاعها اللاتية ، التدريجية ، التسليحية ، والتبونية .

ان الاتفاقات ، كل الاتفاقات ، سوف تكون لصالح الفاشيين .. ان موقف القوة والنفوذ هو الموقف الوحيد الذي يمكن ان يفرضه وقف صحيحاً لاطلاق النار .. وما لم تحققه البنادق لا تحققة المفاوضات والساموات .

اعلان حزب العمل الاشتراكي العربي موقفاً واضحاً من الاتفاق الذي جرى توقيع مؤخرًا . ولقد اعلن الحزب موقفه هذا في بيان جماهيري وزع على نطاق واسع في كافة المناطق اللبنانية .

وآدان الحزب الاتفاقيّة واعتبرها شبيهة بسابقاتها وانها تنسف المطالب الشعبية وتكرس هيمنة اليمين الليبرالي اللبناني واليمين في الثورة الفلسطينية .

وفيما يلي نص البيان :

★ الاتفاق صورة طبق الاصل عن الاتفاقات السابقة .

★ الاتفاق تكريس للحلول الطائفية الانزالية .

★ الاتفاق ينسف المطالب الشعبية والوطنية .

★ الاتفاق تكريس لهيمنة اليمين الليبرالي في السلطة ، وهيمنة اليمين الفلسطيني على قوى الثورة .

★ تكريس فساد ارتباط الجماهير اللبنانية بالجماهير الفلسطينية .

★ تخفيض الساحة اللبنانية لتكون اكثر قابلية لتعمل للحلول الاستسلامية .

يا جماهيرنا المناضلة

بعد تسعة اشهر من المارك الطاحنة بين اليمين الفاشي في السلطة وخارجها .. وبعد سلسلة الوساطات السورية والعربية وسلسلات وقف اطلاق النار العديدة .. بعد كل هذا اعلن من جديد الوصول الى اتفاق جديد لوقف القتال ، على اساس اتفاق من عشر نقاط .. كرس بشكل مفضوح الحل الطائفي للازمة الراهنة ، وضرب عرض الحائط المطالب الشعبية ، وداس على دماء الاف الشهداء والضحايا الذين استشهدوا على مدار التسعة اشهر الماضية .

يا جماهير شعبنا البطلة

بالرغم من رغبة الجماهير المسحوقة ومطالبها بايجاد حل للازمة وبشكل سريع .. بالرغم من كل هذا فان جماهيرنا تصر على اقتران اي اتفاق يحصل بالمطالب الشعبية التي تقاوم من اجلها ، وليس دفن المطالب والدوس على الشهداء .



هذه هي صورة الاتفاق عدم تكرار هذا



المسلخ: بعد القتال ومرور جرافات الكتلان

والمواقع الوطنية .. حتى ولو سقط على كل شبر شهيد .

انا نؤكد باسم الاف مقاتلين ، انا لن نسبح للفاشيين بالدوس على شهدائنا والعبور على جثثهم الى فرض حالة من الارهاب والاستعباد من جديد ، فسوف تبقى اصابعنا على الزناد ، وحتى يتم دحر الفاشيين ودفن مخططاتهم العدوانية .

● عاش تلاحم الجماهير الفلسطينية والجماهير الشعبية اللبنانية !

٢٤ - ١ - ١٩٧٦

حقي لو توقفت
القتال فبات

معركة الجماهير ستظل مستمرة

ومطالب الجماهير وحقوقهم لن تذهب هدرًا

واقتران توقيع رئيس الجمهورية بتوقيع على القرارات والمراسيم ، تشكل اي تغيير في جوهر النظام الاحتكاري الاستغلالي الرجعي ..

ولعل المثال الذي يوضح ذلك هو ان رئاسة الجمهورية نفسها والاكثرية النيابية وقيادة الجيش والمراكز العليا في الدولة التي كانت كلها في ايدي « المسيحيين » منذ عهد الانتداب حتى الان ، لم توفر لاي مسيحي فقير ان يدفع قسط المدرسة عن اولاده ، ولا شراء دواء ، ولا فاتورة مستشفى .. بل ان اقصى ما سمحت به هو الزيد من النهب والانتزاع غير المشروع للبرجوازية المسيحية المتحكمة بهذه الطوائف . فما الذي سوف يحققه زيادة عدد النواب المسلمين للجماهير المسلمة والمسيحية ؟ لا شيء على الاطلاق الا زيادة عدد البرجوازيين المسلمين المنتفعين من « جينة الحكم » مع زملاتهم من البرجوازيين المسيحيين ..

اما عن الجماهير وقضاياها الحيوية فلا شيء على الاطلاق ، سوى المواجهة بوحدة البرجوازيين الطائفيين المشاركين من جديد في الاستيلاء على مقاليد الامور وفي استغلال الجماهير من كل الطوائف .

ثانياً : اما على الصعيد الفلسطيني :

فان في هذا « الحل » ملامح لخطوات كبيرة منها :

١ - الفصل التام القسري بين العمل الوطني الفلسطيني وبين العمل الوطني اللبناني ، وبين الجماهير الفلسطينية وحركة المقاومة من جهة وبين الجماهير اللبنانية والحركة الوطنية من جهة .. ومحاولة فك هذا - التحالف العضوي بين الطرفين - والذي تحطمت عليه كل مؤامرات التصفية بما فيها المؤامرة الفاشية الاخيرة .

٢ - محاولة تصفية البندقية اللبنانية المقاتلة التي ارتفعت في وجه مؤامرة الفاشيين (داخل السلطة وخارجها) ، تلك البندقية التي كانت السلاح الامضى في التصدي لمؤامرة الفاشيين ، وفي التنصّل من اجل مطالب وحقوق الجماهير اللبنانية الكادحة .

٣ - محاولة فرض دكتاتورية عسكرية ثلاثية

من المؤكد ان وقف القتال يحقق رغبة حقيقية ومصالحة ملحة لدى الجماهير ، بعد هذا السلسل المستمر من المعارك التي فرضتها المؤامرة الفاشية ، بكل ما ادى اليه من قتل ودمار وبطالة ، وتفاقم للوضع المعيشي والتبؤني واستثناء الظواهر السلبية في عدد من الاوساط غير الثورية كالنهب والسلب وغير ذلك ..

ولذلك وجدنا ان القطاعات الواسعة من الجماهير قد استقبلت وقف القتال بارتياح مشوب بالتيقظ والحذر .

لكن .. اذا كان هذا هو الموقف الجماهيري الطبيعي من موضوع وقف القتال ، فهو لا يعني بالضرورة انه نفس الموقف من « الحل السياسي » الذي مع وقف اطلاق النار ، كأساس لحل الازمة .. بل على العكس تماما كان موقف الجماهير من « الحل » متناقضاً مع موقفها من وقف القتال ..

ففي حين كان هناك ارتياح وترحيب لوقف القتال - كما قلنا - كانت هناك في المقابل مخاوف مشروعة مما اسمي « بالحل السياسي » للازمة .. ذلك لان هذا « الحل » يوضح ليس الا حلا طائفيًا رجعيًا على الصعيد اللبناني ودكتاتوريًا استسلاميًا على الصعيد الفلسطيني :

اولاً : على الصعيد اللبناني :

لا يتضمن الحل تحقيق اي مطلب جدي لصالح الجماهير الفقيرة والمستغلة (بالفتح) .. اذ لم يتطرق بصورة من الصور لجوهر نظام الاستغلال الذي تعاني منه هذه الجماهير .. بل كان « حلاً » يمكن وصفه بأنه اعادة توزيع لحصص في « جينة الحكم » بين مختلف الرجعيين بشكل يكرس الطائفية في النظام ويحقق وحدة رجعيي مختلف الطوائف في وجه الجماهير الشعبية من كل الطوائف ..

فلا زيادة عدد نواب المسلمين في المجلس النيابي ، ولا الاقرار بانتخاب رئيس الوزراء من هذا المجلس